الحزب الوطني الديمقراطي

فكر جديد

أوراق السياسات

مصر والعالم

الأمانة العامة

المؤتمر السنوى

سبتمبر ٢٠٠٣

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة فى إطار صياغة سياسات عامة تتعلق بالقضايا التى طرحت فى المؤتمر العام الثامن للحزب (سبتمبر ٢٠٠٢) من خلال أوراق النقاش الست فى مجالات التعليم، والصحة، والتوجه الاقتصادى، والشباب، والمرأة، ومصر والعالم، والتى تمت مناقشتها وإقرارها فى المؤتمر.

ولقد قامت أمانة السياسات بتشكيل ست لجان متخصصة عكفت على دراسة هذه القضايا بشكل تفصيلى ومعمق من خلال مجموعات عمل داخل اللجان اختصت كل منها بدراسة أحد القضايا التى تقع فى نطاق اهتمامها. كما قام المجلس الأعلى للسياسات، التابع لأمانة السياسات، بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات فى اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع لجان الحزب بالمحافظات.

وقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق إنعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة إلى الحوار الموسع مع الحكومة فى الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ. ويرى الحزب أن طرح هذه السياسات التفصيلية فى المؤتمر السنوى الأول للحزب هو تجسيد للشعار الذى رفعه الحزب فى مؤتمره العام الثامن حول "الدعوة للمشاركة". كما يعد تعبيراً واضحاً عن دور الحزب الوطنى الديمقراطى بالتعاون مع الحكومة فى رسم السياسات العامة التى من شأنها تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين.

مصر و العالم

المحتويات

مقدمة

مصر و العالم العربى ١

مصر و أفريقيا ٧

مصر و أوروبا ١٠

مصر و الولايات المتحدة الأمريكية ١٣

مصر و القوى الكبرى ١٦
(روسيا - اليابان - الصين - الهند)

مقدمة

تستند السياسات التى تتضمنها هذه الأوراق على التوجهات الواردة بورقة مصر والعالم التى أقرها المؤتمر العام الثامن للحزب فى سبتمبر ٢٠٠٣. وتمثل هذه التوجهات الإطار الذى عملت من خلاله اللجنة على مدار العام الماضى. وأهمها ما يلى:

١ - التفاعل الإيجابى مع العالم ومع المتغيرات الإقليمية والدولية من حولنا. بما يخدم المصالح الوطنية المصرية وعملية التنمية.
٢ - تقوية كافة الأواصر مع الدول العربية من خلال تعميق العلاقات الثنائية وتنشيط دور جامعة الدول العربية. وتفعيل التكامل الاقتصادى العربى.
٣ - تعزيز مقومات الأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط والسعى نحو تحقيق سلام شامل وعادل بالمنطقة.
٤ - ارتباط مصر الوثيق بالقارة الأفريقية. وخاصة دول حوض النيل.
٥ - تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبى والدول الأوروبية فى إطار تحقيق التوازن فى علاقاتنا الدولية.
٦ - الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بما يخدم مصالحنا الوطنية.
٧ - تنمية العلاقات مع القوى الكبرى الأخرى. خاصة القوى الآسيوية مثل الصين. واليابان. والهند.
٨ - تفعيل دور الدبلوماسية غير الرسمية الممثلة فى مؤسسات المجتمع المدنى فى تقوية روابط مصر مع العالم.

وقد شكلت لجنة مصر والعالم مجموعات عمل عكفت على دراسة عدد من القضايا المرتبطة بسياسة مصر تجاه عدد من الدول والتكتلات الدولية استناداً إلى تلك التوجهات وذلك كما يلى:

- مصر والعالم العربى.
- مصر وأفريقيا.
- مصر والاتحاد الأوروبى.
- مصر والولايات المتحدة الأمريكية.
- مصر والقوى الكبرى الأخرى (روسيا. اليابان. الصين. الهند).

وتطرح هذه الأوراق عدداً من السياسات أهمها: مساندة المبادرة التى تقدمت بها مصر لتطوير جامعة الدول العربية والعمل العربى المشترك. وبذل الجهود لتفعيلها. كما تعطى أهمية خاصة لتطوير العلاقات مع السودان الشقيق. وفتح جسور الاتصال مع القوى السودانية المختلفة بهدف تعزيز فرص التوصل للسلام الدائم على الأسس التى يراها الشعب السودانى محققة لمصالحه.

كما يطرح الحزب مجموعة من الاقتراحات تستهدف تطوير العلاقات مع القارة الأفريقية بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة وتقوم على تدعيم التعاون الاقتصادى والسياسى والثقافى مع دول القارة.

ويؤكد الحزب أيضاً على أهمية تعزيز العلاقات مع أوروبا سواء مع الاتحاد الأوروبى أو فى إطار

العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية المختلفة. وتهتم مصر بعلاقاتها الأوروبية فى إطار تحقيق التوازن المطلوب للسياسة الخارجية المصرية تجاه القوى الدولية الكبرى. بالإضافة إلى أهمية الجانب الاقتصادى فى العلاقات بين الطرفين. وفى هذا الصدد تمثل اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية الأوروبية. وتمثل إطاراً للتعاون الاقتصادى والسياسى يمكن من خلاله تعظيم المنفعة للطرفين.

وبالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. يؤكد الحزب على أهمية تطويرها وتنميتها فى المجالات المختلفة بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين. ويؤكد على أهمية تنشيط الجانب الاقتصادى للعلاقات الثنائية وخاصة فى مجال التجارة. بما فى ذلك استمرار المشاورات لبحث إمكانية الدخول فى اتفاقية التجارة الحره بين البلدين. وزيادة حجم الاستثمارات الأمريكية بمصر. ومشاريع نقل التكنولوجيا. والتبادل الثقافى والعلمى. ويدعو الحزب إلى توسيع إطار تنمية العلاقات بين مصر والولايات المتحدة لتشمل جهود المجتمع المدنى والأحزاب السياسية ومراكز الأبحاث فى التفاعل مع نظرائها بالمجتمع الأمريكى.

ويتقدم الحزب بعدد من الآليات لتنمية علاقات مصر مع عدد من القوى الكبرى الأخرى خاصة روسيا واليابان والصين والهند. فى إطار سعى مصر للاحتفاظ بموقف متوازن فى علاقاتها الدولية. ولما لهذه الدول من أهمية على المسرح الدولى والإقليمى. وما يمكن أن يحققه التعاون معها من فوائد لعملية التنمية.

وتعرض الأوراق التالية لهذه السياسات بمزيد من التفصيل.

مصر والعالم العربى

يسعى الحزب، إيمانا منه بانتماء مصر العربى وبدورها القيادى في المنطقة العربية إلى تقوية كافة الأواصر مع الدول العربية من خلال تعزيز وتعميق العلاقات الثنائية، وتنشيط دور جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة العربية سعياً إلى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى في عالم لم يعد فيه مكان إلا للتكتلات الكبيرة.

وتتناول هذه الوثيقة عدداً من القضايا التي تهم علاقات مصر العربية، وهى ما يلى:
أولاً: رؤية الحزب لعلاقات مصر العربية.
ثانياً: مصر وعملية السلام.
ثالثاً: مصر والسودان.
رابعاً: مصر والأوضاع في العراق.
خامساً: تطوير العمل العربى المشترك.

أولاً: رؤية الحزب لعلاقات مصر العربية:

يثور جدل بين الحين والآخر على امتداد الساحة الفكرية والسياسية حول عروبة مصر، وينقسم أصحاب الرأى بين متحمسين لها مؤكدين أنها قدر ومصير، وآخرين يتحاملون عليها ويعتبرونها مصدراً لاستنزاف قدرات مصر خصوصاً على امتداد النصف الثانى من القرن الماضى، ويخلطون بين التضحيات المصرية من أجل القضية الفلسطينية وبين الجانب السلبى في تكييف عروبة مصر وتحديد هويتها.

والحزب الوطنى الديمقراطى يقف أمام هذه القضية فى موضوعية كاملة والتزام قومى واضح. فعروبة مصر ليست رداءً نرتديه عندما نشاء ونخلعه حين نريد، إنما هى ركيزة أساسية من مقومات الشخصية المصرية أخذاً في الاعتبار أن آخر الطبقات الحضارية من التراكم الثقافى الذى عرفه التاريخ المصرى كانت هى الحضارة العربية الإسلامية. لذلك نحن في حزبنا الوطنى الديمقراطى لا نجادل في عروبة مصر، ولا نقف طويلاً أمام التشكيك في هذه الحقيقة ولكننا نحاول ترشيدها وتحويلها من شعور عاطفى مطلق إلى سياسة عملية تفيد كل الأطراف - المصريون والعرب - وتضعهم أمام حقائق العصر والتطورات الجديدة في السياستين الدولية والإقليمية.

فالقومية العربية لم تعد "يوتوبيا" نظرية ولكنها أصبحت عملية واعية لإدارة القواسم المشتركة، وتوظيف المصالح الواحدة، والتنسيق بين السياسات المتقاربة. لذلك فإننا نرى أن تجديد الفكر القومى ليس شعاراً عاماً ولكنه تعبيراً عن حقيقة عصرية لا تتجاهلها كل القوميات، ولا تنكر وجودها جميع الثقافات.

فالشعوب لا تقتات شعارات، ولا تقبل أن

تلهيها العواطف الطارئة عن المصالح الدائمة. وقد يكون حماس بعض القطاعات من الشعوب العربية ملتهباً أمام قضية معينة ولكنه لا يستطيع أن يصمد في انفعال غير مدروس أمام صراعات طويلة. ومواقف معقدة تجيد أطراف أخرى صناعتها وتوظيف نتائجها في براعة على حساب المصالح القومية لأمة تكتفي بالعواطف والانفعالات دون المبادرات البناءة والقرارات الرشيدة والرؤى الواضحة. ومصر هي أكبر الدول العربية وأكثرها تأثيراً في السياسة الإقليمية والساحة الدولية. لذلك فإنها تسعى دائماً - كما أوضح الحزب في ورقته الأساسية "مصر والعالم" التي صدرت عن مؤتمره العام الثامن - إلى الوقوف على نقطة التوازن بين انتمائها القومي العربي الذي لا تفريط فيه والتزامها الدولي السيادي الذي لا نكوص عنه أو عبث فيه.

ونستطيع أن نستشرف عدداً من المؤشرات التي يدركها ويؤمن بها حزبنا الوطني وهو يتعرض لعلاقات مصر العربية في حاضرها ومستقبلها. ويمكن إيجاز تلك المؤشرات في النقاط التالية:

١ - إن علاقات مصر العربية طريق ذو اتجاهين وليست عطاء مطلقاً من طرف واحد على حساب مصالحه ومستقبل أجياله.

٢ - إن العروبة ليست فقط هي التاريخ المشترك والهوية الواحدة ولكنها أيضا الوعي بالحاضر والتهيؤ للمستقبل. لذلك فهي ليست مسألة استاتيكية جامدة ولكنها عملية حيوية تتسم بالمرونة والقدرة على التعامل مع المستجدات مع الاحتفاظ بالثوابت ودون التفريط في المبادئ.

٣ - تشكل الأقليات في الوطن العربي ميزة قومية وليست عبئاً سلبياً على الحركة القومية في مجملها. لذلك فإن الحزب يؤمن بأن الحضارة العربية الإسلامية هي مظلة عامة يقف تحتها العرب جميعاً بغض النظر عن أصولهم العرقية أو معتقداتهم الدينية.

٤ - إن الخصوصية القطرية لم تعد هاجساً يؤرق العمل القومي ولكنها أصبحت اعترافاً بواقع قائم وتأكيداً لمصداقية الشراكة القومية. فلكل دولة عربية خصوصية تنبع من مصالحها الوطنية وعلاقاتها الدولية والإقليمية.

٥ - إن العامل الثقافي الذي يتزايد دوره في العلاقات الدولية المعاصرة خصوصاً عندما تطفو على السطح أفكار كبرى مثل "العولمة" و"صراع الحضارات" يوجب على العرب من جانبهم أن يتخذوا من هويتهم الثقافية أداة قومية واعية للتعامل مع الآخر والتواصل مع الغير.

٦ - لقد آن الأوان لإعادة النظر في النظام الإقليمي العربي القائم بحيث يتواكب مع التطورات والتغيرات التي طرأت على المجتمع الدولي المعاصر. لذلك تقدمت مصر بمشروع متكامل لتطوير جامعة الدول العربية من حيث المضمون والإجراءات وفلسفة الميثاق حتى تكون تعبيراً حقيقياً عن الإرادة العربية المشتركة.

هذه هي الخطوط العريضة لرؤية الحزب الوطني الديمقراطي لعلاقات مصر العربية مدركاً الظروف الصعبة التي تمربها المنطقة سواء في فلسطين والعراق أو غيرهما. فالحزب يتبنى سياسة عربية ثابتة تقوم على احترام الانتماء القومي والالتزام الدولي ويدرك عن يقين أن مصر هي طليعة أمتها العربية وقائدتها في الحرب، ورائدتها في السلام، وعنصر التوازن بين أشقائها في أدق المراحل وأصعب الظروف.

ثانياً: مصر وعملية السلام:

- يؤمن الحزب بأن إقرار السلام العادل والشامل

في الشرق الأوسط يجب أن يبنى على أساس من التكافؤ والندية والسعى لتحقيق المصالح المشتركة، بعيداً عن نزعات السيطرة والهيمنة واحتلال أراضى الغير. ويؤكد الحزب أن السلام المبنى على هذا الأساس هو السبيل الوحيد للتقارب والتعايش بين شعوب المنطقة، والذى يجب أن يعززه جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ويؤكد الحزب على أن الأسس التى قام عليها السلام بين مصر وإسرائيل، والتى تم تبنيها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ متمثلة في مبدأ "الأرض مقابل السلام" ماتزال تشكل الأساس للسلام العادل والشامل ولإقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل وباقى الدول العربية، في ظل إطار يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ويحقق الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وذلك كله استناداً لما أقرته الشرعية الدولية ومؤتمرات القمة العربية.

- ويساند الحزب الجهود التى تبذلها القيادة السياسية لحماية مسيرة السلام من محاولات أعدائها الذين يريدون أن يزجوا المنطقة مرة أخرى في دوامة الحرب وسفك الدماء ومصادرة حق الشعب الفلسطينى في إقامة دولته المستقلة.

- وفى هذا الصدد فإن الحزب يؤيد الأفكار الواردة بخارطة الطريق التى تبنتها المجموعة الرباعية، خاصة أنه تم قبولها من كل من الحكومة الإسرائيلية والحكومة الفلسطينية. وتنص خارطة الطريق على إنهاء الاحتلال الإسرائيلى الذى بدء في عام ١٩٦٧ والتوصل إلى تسوية للنزاع الإسرائيلى الفلسطينى بحلول عام ٢٠٠٥ من خلال وفاء كل طرف بالتزاماته كاملة. تلك الالتزامات التى بنيت على أساس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢، و٣٣٨، ومبادرة السلام العربية، التى أقرها بالإجماع مؤتمر القمة العربية الذى عقد في بيروت.

- ويطالب الحزب بتنفيذ خارطة الطريق تنفيذاً متوازناً ومتوازياً. ويؤيد الحزب الموقف المصرى القائم على مساندة السلطة الفلسطينية على الوفاء بمسئوليتها في إنهاء العنف وحفظ الأمن والنظام، واستمرار مصر في دعم جهود السلطة الفلسطينية نحو الالتزام بتعهداتها لتمكينها من تثبيت سلطاتها في إطار مؤسسات ديمقراطية مسئولة، وتحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطينى.

- ويساند الحزب الموقف المصرى الذى يطالب إسرائيل بالوفاء بمسئوليتها لإعادة بناء الثقة، وإعادة الحياة الطبيعية للفلسطينيين، وتنفيذ سائر التزاماتها المنصوص عليها في خارطة الطريق، والإفراج عن السجناء الفلسطينيين، ووقف سياسة الاغتيالات ومصادرة الأراضى وبناء السور العازل الذى يتنافى مع الرغبة الحقيقية في إقامة تعايش سلمى بين الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى.

ثالثاً: مصر والسودان:

تمثل الأوضاع في السودان قضية محورية في التفكير والتحرك المصرى بحكم العلاقات الأخوية بين البلدين، ومايمثله كل من السودان ومصر من امتداد طبيعى للأمن القومى للآخر. وقد استمرت الجهود المصرية مع الأخوة السودانيين شمالاً وجنوباً لتعميق أواصر التعاون في كافة المجالات، ولتعزيز فرص التوصل للسلام الدائم على الأسس التى يراها شعب السودان محققة لمصالحه.

وقد اهتم الحزب الوطنى الديمقراطى بتطورات الأوضاع في السودان، وساهم عدد كبير من قياداته في زيارات واتصالات متعددة استهدفت تطوير العلاقات بين البلدين، وتكثيف التعاون وتعظيم المصالح المشتركة على أساس من الاحترام المتبادل ومن تعميق العلاقات التاريخية بين البلدين.

وتستند رؤية الحزب للعلاقة مع السودان على

عدد من المبادئ والآليات على النحو التالي:

١ - ضرورة إعطاء الملف السوداني أهمية خاصة خلال المرحلة الراهنة. وضرورة إنشاء آلية مركزية منوطة بالإشراف على ملف السودان.

٢ - إقامة حوار فعال مع كافة القوى السياسية السودانية الشمالية والجنوبية. في الحكم والمعارضة. من أجل مساعدتهم على التوصل لحل يضمن للسودان وحدته وسيادته.

٣ - فتح جسور الاتصال مع كافة الأطراف الخارجية الدولية والإقليمية المعنية بالشأن السوداني.

٤ - تفعيل دور المجتمع المدني من أجل القيام بدور ملموس وأكثر فاعلية في توثيق العلاقات المصرية السودانية.

رابعاً: مصر والأوضاع في العراق:

تعرضت المنطقة العربية لاختبار من أصعب الاختبارات في تاريخها الحديث بنشوب الحرب على العراق. التي أظهرت عدم كفاءة نظام الأمن الجماعي الدولي في التعامل مع قضايا حيازة أسلحة الدمار الشامل على نحو محايد ومتوازن. كما أظهرت عدم قدرة النظام الإقليمي العربي على مواجهة المخاطر التي تحدق بأمتنا العربية والإسلامية.

وقد اتسم الموقف المصري بالعمق والوضوح أثناء المراحل المختلفة للأزمة العراقية. ففي مرحلة ما قبل اللجوء إلى العمل العسكري أكدت مصر على المبادئ التالية:

١ - ضرورة الوصول إلى حل سلمي للأزمة يجنب الشعب العراقي مخاطر توجيه ضربة عسكرية لما لها من تداعيات جسيمة على العراق والدول المجاورة والمنطقة والعالم ككل.

٢ - أعلنت مصر رفضها لأي محاولة لتقسيم العراق. وأكدت على أهمية صيانة وحدة أراضي العراق وسلامته الإقليمية.

٣ - أكدت مصر على أنه ليس من حق أي طرف خارجي تغيير الأنظمة الداخلية للحكم فهو حق أصيل للشعوب. انطلاقاً من الإيمان بمبادئ القانون الدولي التي تقضي بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول.

٤ - أكدت مصر أيضاً على اقتراح الرئيس مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وعلى ضرورة عدم اتباع معايير مزدوجة. وأن مطالبة العراق بنزع أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن يرتبط بدعوة إسرائيل لذلك.

أوضاع ما بعد الحرب:

أسفرت الحملة العسكرية الأمريكية على العراق عن عدة نتائج أهمها:

- تحقيق الهدف المتمثل في إسقاط نظام الرئيس صدام حسين. وقد تم تحقيق ذلك الهدف في وقت قصير. وبمستوى محدود من الخسائر. سواء بين العسكريين الأمريكيين. أو بين المدنيين. والبنية التحتية في العراق. أيضا فإن حجم الاضطراب الذي سببته الحرب في حركة الاقتصاد العالمي يعد محدوداً بالقياس لما كان متوقعاً. وهي كلها أمور تمثل نصراً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية.
- ولكن على الجانب الآخر فإن صورة الولايات المتحدة في العالم قد تضررت كثيراً نتيجة لهذه الحرب. فجانب كبير من الرأي العام العالمي ما زال غير مقتنع بالأسباب التي قدمتها الولايات المتحدة لشن الحرب على العراق. خاصة في ظل فشلها في الكشف عن أسلحة الدمار الشامل العراقية.
- ومن ناحية ثالثة. فإن سقوط نظام صدام حسين لا يمثل سوى الجزء الأقل صعوبة في مهمة إعادة تشكيل العراق الجديد. أما الجزء الصعب والمتعلق ببناء نظام سياسي كفء يحقق الاستقرار والتنمية ويتمتع بدرجة مناسبة من التمثيلية والتعددية فما زال في بداياته.

وتبدو الصورة حتى الآن مختلطة بهذا الخصوص. فبينما تتجه أغلب القوى السياسية المنظمة في العراق للتعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال. وبينما تنجح الأخيرة بشكل تدريجي في إزالة مظاهر الفوضى الأمنية والسياسية في مدن العراق. فإن بعض مظاهر المعارضة للوجود الأمريكي ما زالت قائمة. بل إنها قد تزداد بالقدر الذي تشعر فيه قوى اجتماعية وسياسية رئيسية في العراق بوجود اتجاه أمريكي للحد من نفوذها. من ناحية أخرى. فإن هناك اتجاها متزايدا بين المواطنين العراقيين لتحميل الولايات المتحدة المسئولية عن التدهور في الأوضاع الأمنية. وأوضاع الخدمات العامة والحالة الاقتصادية.

وهناك مؤشرات عديدة على أن الولايات المتحدة تدرك تدريجياً صعوبة مهمة إقامة نظام سياسي جديد في العراق. والأرجح أن يؤدي هذا إلى اتجاه الولايات المتحدة بشكل متزايد لطلب الدعم من قوى أخرى تساعدها في هذه المهمة. غير أنه يبدو أيضا أن الولايات المتحدة سوف تكون حريصة حتى وهي تبحث عن غطاء متعدد الأطراف لوجودها في العراق على تجنب إعطاء دور سياسي كبير لتلك القوى بشكل يؤثر على قدرة الولايات المتحدة على إعادة تشكيل الخريطة العراقية وفقاً لتصوراتها.

الدور المصري:

١ - من الممكن أن توفر الأوضاع الحالية في العراق الفرصة لمصر والدول العربية لإيجاد مدخل لها للمشاركة في صنع العراق الجديد. فالشرعية العربية. وخاصة الدعم المصري. سوف يكون مكسباً مهماً تسعى أي حكومة عراقية مقبلة للفوز به. وبينما يجب على مصر أن تراقب بدقة نوعية الحكومة العراقية المقبلة. فإنها لا يجب أن تتردد في المساهمة في إضفاء الشرعية على حكومة عراقية لها قاعدة تمثيل واضحة بين العراقيين.

٢ - من المهم استمرار الحوار المصري مع القوى السياسية المختلفة في العراق بهدف مساعدة الشعب العراقي في أن يحكم نفسه بنفسه. وتحقيق سيطرته الكاملة على موارده ومقدراته. وضمان انسحاب القوات الأجنبية من أراضيه. واحترام سيادته وسلامته واستقلاله.

٣ - يرى الحزب أهمية أن تتقدم مصر خطوات أكبر من خلال الحكومة والقطاع الخاص خلال المرحلة القادمة بصورة تعزز دورها وتمهد لتواجد أكبر في مشروعات الإعمار وإعادة البناء في العراق.

خامساً: تطوير العمل العربي المشترك:

- يؤيد الحزب المبادرة التي تقدمت بها مصر لتطوير جامعة الدول العربية. والتي تهدف إلى تنقية الأجواء العربية. وتؤكد رفض مبدأ استخدام القوة في العلاقات العربية - العربية. وتدعو إلى اضطلاع جامعة الدول العربية بدورها المنشود في تفعيل العمل العربي المشترك. بما يحقق تكامل المصالح العربية. وبعظم من قدرة الجامعة على احتواء المنازعات العربية في مهدها. من خلال نظام عصري للأمن القومي العربي يقوم على آليات واضحة - يلتزم بها الجميع بدون استثناء - للوقاية من المنازعات وإدارتها وتسويتها.

- وإنطلاقاً من إيمان مصر بأهمية السوق العربية المشتركة كمدخل رئيسي لتحقيق التقارب المنشود بين الحكومات والشعوب العربية. فإن الحزب يساند دعوة المبادرة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال تطوير الفكر الاقتصادي العربي حتى لا يقتصر على التكامل بين الحكومات. وإنما يتيح الفرصة للقطاع الخاص للعب دوره المنشود كشريك حقيقي في الوصول إلى ما ننشده من وحدة اقتصادية ومالية وتجارية ترسي الأساس الأكثر صلابة للوحدة السياسية.

- ويساند الحزب أيضا اقتراح المبادرة بتشكيل مجلس شورى عربي. والذي يمكن أن يتطور في مرحلة لاحقة إلى تشكيل برلمان عربي. بما يزيد من عمق المشاركة الشعبية في تحقيق ما نسعى إليه من تكامل اقتصادي وسياسي.

ويقلل من الخلافات العربية ويسهم في حلها. ويعمق من مفهوم الحوار الديمقراطي الحر بين الشعوب حول جميع قضايا العمل العربي المشترك.

- ويؤكد الحزب الوطني الديمقراطي على أنه إذا توافرت الإرادة العربية الحقيقية. فإن المبادرة المصرية - مع غيرها من الأفكار والاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأخرى - ستضع جامعة الدول العربية على بداية طريق جديد. يحقق المصالح العربية المشتركة. ويجنب الأمة العربية الأزمات المماثلة. ويعمق لدى شعوبنا الإحساس بالانتماء لحضارة عريقة قادرة على مواجهة التحديات والتغلب على الصعاب.

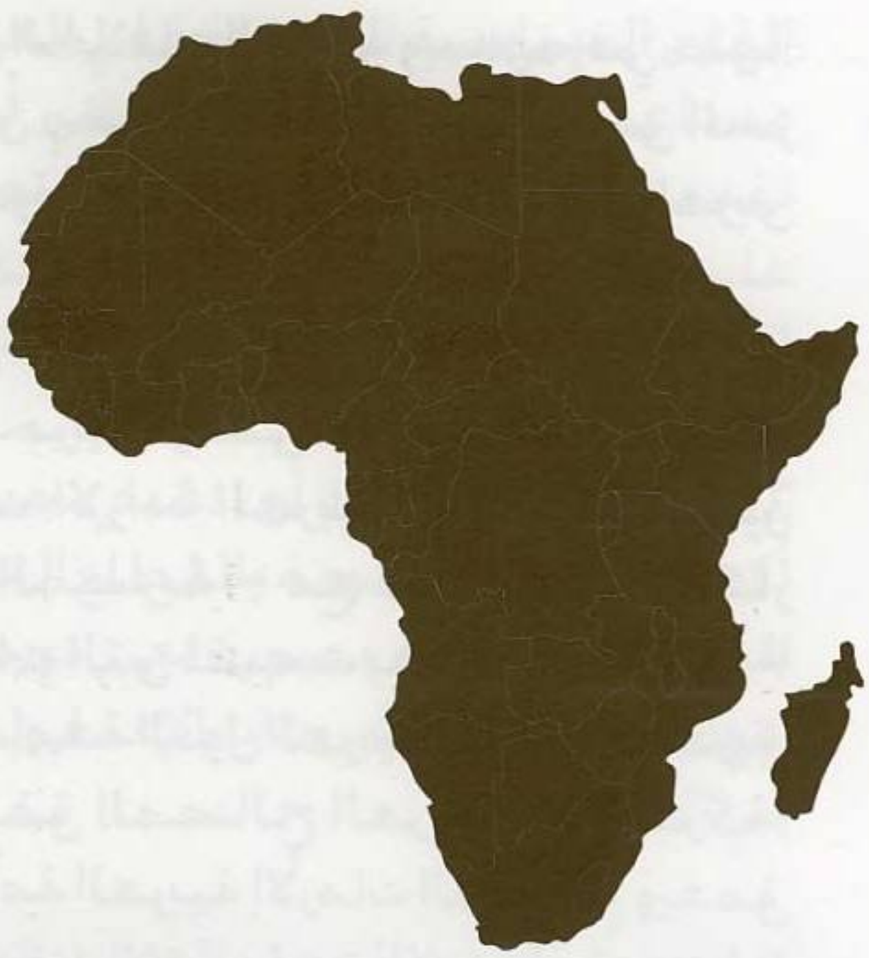

مصـــر و أفـريقـــيا

أولا: أفـريقـيـا والأمـن الـقـومـى الـمـصـرى:

- يفرض البعد الأمنى والاستراتيجى لمصر ضرورة الاهتمام بأفريقيا كأولوية متقدمة فى سياستها وتوجهاتها، حيث يمكن القول أن القارة تمثل العمق الاستراتيجى خاصة فيما يتعلق بحوض النيل والقرن الإفريقى، بالإضافة إلى منطقة التماس الجغرافى مع دول حوض النهر، فضلاً عن السعى لضمان وجود دول تتمتع بالاستقرار السياسى النسبى وأنظمة حكم ذات توجه إيجابى مع مصر. ويدخل هذا فى إطار السعى أيضاً لحماية الأمن القومى من بعض التهديدات مثل تلك التى تنشأ من قيام كيانات انفصالية فى دول التماس الجغرافى أو تسرب بعض العناصر المتطرفة إلى هذه الدول.

- لذلك كان البعد النيلى فى السياسة القومية المصرية أقوى عناصر أى إستراتيجية عليا لمصر ويفرض عليها تأمين مواردها المائية والاحتفاظ بروابط قوية مع دول حوض النيل (شرق ووسط أفريقيا). ومن ثم جاءت مبادرة مصر الدءوبة فى السنوات الأخيرة لإنشاء "منظمة حوض النيل للتعاون والتنمية" وهذه هى أول مرة تجتمع فيها دول الحوض فى إطار مشترك بعد أن كان الشك والتوجس يحيط بتحركات دولها المائية.

- وليس الماء هو الهاجس المصرى الوحيد فى ضوء توقع ازدياد احتياجات مصر منه سواء للزراعة أو الصناعة أو للأغراض الإنسانية، بل هناك موضوع توفير طاقة كهربائية بديلة - نظيفة وأقل تكلفة - من الوقود من توليد الطاقة من المساقط المائية نظراً لتزايد الاستهلاك من الطاقة بنسبة كبيرة سنوياً.

- ولما كان الأمن الزراعى وزيادة المنتجات الزراعية تمثل أيضاً حاجة ملحة للاقتصاد المصرى فى ضوء الزيادة السكانية السريعة، فإن قيام مصر بمشروعات زراعية مشتركة مع عدد من دول حوض النيل بصفة خاصة، تؤدى فى النهاية إلى تأمين جزء من الموارد الزراعية والإقلال من استخدام المياه فى مصر فى الزراعات التى تستهلك كميات كبيرة من المياه.

ثانيا: الوضع الحالى لعلاقات مصر بأفريقيا:

- تمتلك مصر أكبر عدد من بعثاتها الدبلوماسية الخارجية فى الدول الأفريقية وتتخذ الدول الأفريقية من القاهرة مركزاً رئيسياً لها ليس فقط من أجل علاقاتها مع مصر وإنما مع الدول العربية والإسلامية الأخرى فى ضوء محدودية الإمكانيات المالية لكثير من هذه الدول، ونظراً لوجود الجامعة العربية ومنظمات دولية أخرى بالقاهرة.

- يوجد فى مصر عدد ضخم من الطلبة الأفارقة يقدر بحوالى ٢٠ ألف طالب أغلبهم بالدراسات الأزهرية.

- يقوم الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بدور هام فى إرسال الخبراء المصريين إلى عدد كبير من الدول الأفريقية. وتدريب المئات من الأفارقة سنوياً فى المعاهد المصرية وفى بعض الأحيان فى إطار تعاون ثلاثى مع دول أخرى مثل اليابان أو منظمات الأمم المتحدة.

- يوجد ٢٩ اتفاقا تجاريا بين مصر والدول الأفريقية و ١٢ اتفاق تعاون اقتصادى وفنى و ١٨ لجنة عليا مشتركة. وتسع اتفاقيات بين الغرف التجارية وحماية الاستثمارات والنقل الجوى. كما انضمت مصر إلى "الكوميسا".

- بالنسبة للعلاقات التجارية، تقدر الصادرات المصرية على سبيل المثال فى عام ٢٠٠١ طبقاً لإحصاءات وزارة التجارة الخارجية بمبلغ ٧٤ مليون دولار. والواردات بمبلغ ٢٠١ مليون دولار. أى أن الميزان التجارى مع أفريقيا ليس فى صالح مصر. وحتى مع دول تجمع الكوميسا فإن الميزان التجارى ليس فى صالحها أيضاً بالرغم من النمو النسبى فى صادرات مصر إلى هذا التجمع خلال السنوات الماضية. ويجب أن نأخذ فى الحسبان أن هناك تجارة غير رسمية لا تدرج فى الإحصاءات الرسمية. وأن الدول العربية الأفريقية (شمال أفريقيا) لا تندرج تحت بند الصادرات أو الواردات مع أفريقيا. والواقع أن الأسواق الأفريقية يمكن أن تشكل المنفذ الأمثل لتسويق المنتجات المصرية وتقليص العجز التجارى. فضلاً عن إنها يمكن أن تعد سوقاً ضخمة لبعض شركات المقاولات التى تمثل أفضل القطاعات المزدهرة فى أفريقيا وتتلقى مساعدات ضخمة من الدول المانحة والبنك الدولى. هذا إلى جانب وجود مواد خام هامة ضرورية للصناعات المصرية.

- لا يزال لمصر رصيد من الإعجاب والتقدير نظرا لدورها فى دعم حركات التحرر. وإن كان هذا الرصيد قد تأثر بغياب الزعامات التاريخية والتقليدية الأفريقية. وظهور زعامات جديدة وزيادة تأثير القوى العالمية والإقليمية الجديدة.

ثالثاً: توصيات لدعم التحرك المصرى فى أفريقيا:

يؤكد الحزب على أهمية التوصيات التالية التى تهدف إلى دعم التحرك المصرى فى أفريقيا:

- أن ترتكز أى خطة للتحرك فى أفريقيا على الاقتناع بأهمية علاقات مصر بأفريقيا استناداً إلى الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية التى تربط مصر بأفريقيا.

- يجب على أى خطة مصرية أن تسعى للتعاون، وليس إلى التنافس والتصادم، مع القوى الدولية والإقليمية التى تنشط فى أفريقيا. ويرتبط بذلك تعظيم مزايانا النسبية وزيادة قدرتنا وأهميتنا فى مثل هذا التعاون، سواء من حيث القوى البشرية المدربة، أو فى تنمية قطاع الخدمات، أو فى وجود قطاع خاص متطور له قدرة على التعامل والتعاون فى مثل هذه التجمعات.

- استمرار وتنمية الدور الذى تلعبه مصر فى إطار تجمع الكوميسا. وتشجيع التعاون مع التجمعات الاقتصادية الأفريقية المختلفة.

- أهمية التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة التى تعمل فى المجال الأفريقى سواء بالنسبة للأجهزة الحكومية أو القطاع الخاص على اعتبار أن الكل يجب أن يهدف إلى تحقيق المصلحة المصرية.

- يجب أن تسير السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية جنباً إلى جنب وفى تعاون

وتنسيق كما فعلت دول أخرى استغلت الدعم السياسى لخدمة تجارتها الخارجية. ويقتضى ذلك زيادة حجم (ونوعية) الزيارات المتبادلة بين المسئولين المصريين والأفارقة على كافة المستويات. وتنسيق المواقف فى مختلف القضايا الأفريقية. علماً بأن العنصر الشخصى - والعلاقات الشخصية - تلعب دوراً هاماً بالنسبة للطبيعة الأفريقية. وإقامة آلية للتشاور السياسى والاستراتيجى مع الدول الهامة فى القارة الأفريقية بل وإحياء التشاور الدورى الذى كان يتم فى الماضى بين مصر والقوى الدولية حول دول أفريقيا. ويرتبط بذلك أيضاً مساهمة مصر وبشكل فعال ومستمر فى السعى لحل بعض النزاعات الأفريقية خاصة تلك التى قد تؤثر على الأمن القومى المصرى (السودان كدولة عربية إفريقية / الصومال / جزر القمر - ...إلخ). وعدم النكوص عن المساهمة في قوات حفظ السلام فى أفريقيا.

- وفى هذا الإطار يجب تشجيع منظمات المجتمع المدنى فى مصر على دعم علاقاتها مع منظمات المجتمع المدنى فى أفريقيا التى تنمو بصورة سريعة جداً فى العديد من الدول الأفريقية وأصبحت عاملاً مؤثراً فى توجهات هذه الدول. وفى هذا المجال يجب حث الاتحادات المهنية المصرية على إقامة علاقات بمثيلاتها فى الدول الأفريقية (نقابات الصحفيين والمهندسين والمعلمين ... إلخ). كما يتعين العمل على إنشاء جمعيات صداقة مع الدول الأفريقية سواء فى مصر أو فى عواصم هذه الدول تضم المثقفين ورجال الأعمال والمهتمين بالشئون الأفريقية.

- ويندرج فى هذا المجال أيضاً أهمية إنشاء مجلس أعلى مصرى أفريقى للأعمال. تتولى رئاسته إحدى الشخصيات المصرية المعروفة على النطاق الأفريقى من أجل توعية القطاع المصرى بالفرص والإمكانيات المتاحة فى أفريقيا وتعزيز المشاركة فى المعارض والأسواق الأفريقية. والعمل على تذليل العقبات التي يواجهها رجال الأعمال المصريين سواء فى أعمالهم مع الجمارك أو أجهزة الدولة المختلفة. وتوفير دليل أعمال عن مصر يتم توزيعه فى الدول الأفريقية. وإعداد موقع إليكترونى يغذى بصفة مستمرة بالبيانات الخاصة بالفرص الاستثمارية والتجارية مع أفريقيا.

- لا يجب أن نغفل البعد الثقافى فى إطار التحرك المصرى فى أفريقيا. وفى هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن مصر قد توقفت عن تقديم منح دراسية للأفارقة فى الجامعات المصرية واقتصر ذلك فقط على منح الأزهر الشريف. ولاتزال معرفة الأفارقة بالثقافة المصرية ضعيفة ومعرفة المصريين بالثقافة الأفريقية أكثر ضعفاً. ولذلك فإن نشر الثقافة المصرية والعربية هام جداً عن طريق الأفلام المصرية على سبيل المثال. ويمكن النظر أيضاً فى إمكانية إقامة المعارض الفنية ومعارض الآثار المصرية فى بعض العواصم الأفريقية الكبيرة حيث لا يزال يعتبر العديد من الأفارقة الحضارة المصرية هى حضارة أفريقية فى الأصل. كما يجب تشجيع المراكز التعليمية والبحثية على الاتصال بنظيراتها فى الدول الأفريقية.

- لكسب التأييد الشعبى لأى سياسة طموحة ونشطة مع أفريقيا. يجب زيادة جرعة المعلومات المتعلقة بأفريقيا فى المناهج الدراسية إلى جانب تعزيز الاهتمام الإعلامى. ويتطلب ذلك ضرورة تحديث البرامج الموجهة من الإذاعة المصرية إلى أفريقيا بلغات مختلفة. وحث وسائل الإعلام المصرية على المزيد من الاهتمام بالشئون الأفريقية.

مصر و أوروبا

تتمتع مصر بعلاقات طيبة مع أوروبا سواء مع الاتحاد الأوروبى، أو فى إطار العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية المختلفة. وتهتم مصر بعلاقاتها الأوروبية سعيا إلى تحقيق التوازن المطلوب للسياسة الخارجية تجاه القوى الدولية الكبرى، وانطلاقا من أهمية الجانب الاقتصادى فى العلاقات بين الطرفين.

ويعد الاتحاد الأوروبى من الناحية الاقتصادية الشريك التجارى الأول لمصر تصديراً واستيراداً، ولا يضارعه فى هذه الأهمية تكتل اقتصادى آخر. ففى عام ٢٠٠١ بلغت نسبة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبى ٣١٪ من إجمالى الصادرات المصرية، وبلغت نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبى حوالى ٣٠٪ من إجمالى الواردات المصرية. كما أن الاتحاد الأوروبى يعد أكبر مصدر للسياحة إلى مصر، وثانى مصدر للاستثمارات الأجنبية لها. فقد بلغ حجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة فى مصر عام ٢٠٠١ حوالى ٢,١ بليون يورو وهى تمثل ٤٢٪ من إجمالى الاستثمارات الأوروبية المباشرة مع شركائها فى منطقة البحر المتوسط. وتأتى كل من إيطاليا، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة على رأس شركاء مصر التجاريين فى إطار الاتحاد الأوروبى، حيث يبلغ حجم التجارة معهم حوالى ٧٠٪ من حجم التجارة المصرية مع الاتحاد.

وقد زادت الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبى من ١١٩١ مليون دولار عام ١٩٩٨ لتصل إلى ١٣٠٤ مليون دولار عام ٢٠٠٢، وانخفضت وارداتنا من الاتحاد الأوروبى من ٥٩٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٣٣٣٩ مليون دولار عام ٢٠٠٢. وتستفيد مصر أيضا من المعونات المالية والفنية من الاتحاد الأوروبى سواء فى إطار البروتوكولات الثنائية، أو فى إطار برنامج المشاركة الأوروبية المتوسطية. وقد حصلت مصر على منح من الاتحاد الأوروبى خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٣ بلغت قيمتها ١٨٣٢,٩٩ مليون دولار أمريكى.

ومن الناحية السياسية لعب الاتحاد الأوروبى دوراً هاماً فى دعم عملية السلام فى الشرق الأوسط من خلال المبادرات المختلفة التى طرحها والتى أكدت فى مجملها على الحقوق العربية. وكذلك جهود الوساطة التى تبناها الاتحاد الأوروبى. وقد شجعت مصر هذا الدور، وحثت الاتحاد الأوروبى على بذل المزيد من الجهد لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط.

وينظر الاتحاد الأوروبى إلى مصر على أنها الشريك الأساسى لأوروبا فى بناء الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الشرق الأوسط. ويقدر الاتحاد الأوروبى التوازن فى سياسة مصر الخارجية، وأن وجود علاقات طيبة بالولايات المتحدة الأمريكية لم يأت

على حساب العلاقة مع أوروبا. وهى علاقة سعت مصر باستمرار إلى تقويتها. كذلك قد عبر الاتحاد الأوروبى فى أكثر من مناسبة عن تقديره لجهود مصر فى دعم السلام والاستقرار والتنمية بالمنطقة.
وتمثل اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية التى وقعت عليها مصر والاتحاد الأوروبى فى ٢٥ يونيو ٢٠٠١. وصدق عليها مجلس الشعب المصرى، مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية الأوروبية. وتهدف الاتفاقية بصفة عامة إلى ما يلى:

١ - توفير إطار ملائم لحوار سياسى يتيح تنمية علاقات وثيقة بين الطرفين.

٢ - تهيئة الظروف لتحرير تجارة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال.

٣ - تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين.

٤ - تشجيع التعاون الإقليمى من أجل ترسيخ التعايش السلمى والاستقرار الاقتصادى والسياسى.
ويتم بموجب الاتفاقية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى خلال فترة انتقالية لا تتجاوز إثنى عشر عاماً. ويتم فى نطاقها تحرير صادرات مصر من السلع الصناعية وإعفائها من الرسوم الجمركية فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. بينما تعفى صادرات السلع الصناعية الأوروبية لمصر من الرسوم الجمركية طبقاً لتوقيتات وقوائم محددة بالاتفاقية.

وتمثل اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى إطاراً للتعاون الاقتصادى والسياسى يمكن من خلاله تعظيم المنفعة للطرفين على النحو التالى:

التعاون الاقتصادى:

تتضمن اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية العديد من المزايا والآثار الإيجابية التى يمكن أن تعود بالنفع على الاقتصاد المصرى سواء بالنسبة للنمو. والتشغيل. والتجارة. والاستثمار. وغيرها من المجالات. فبالنسبة للآثار على النمو والتشغيل. من المتوقع أن يؤدى تطبيق الاتفاقية إلى رفع معدلات النمو والتشغيل ومستويات المعيشة فى مصر. وهذا ما تحقق بالفعل فى العديد من الدول التى انضمت إلى الاتحاد الأوروبى كالبرتغال وايرلندا. وكذلك تونس التى انضمت إلى اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى. أما بالنسبة للآثار المتوقعة على التجارة. فمن المتوقع أن تؤدى الاتفاقية إلى دعم العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبى الذى يمثل الشريك التجارى الأول لمصر. وإلى استفادة الصادرات المصرية من اتساع أسواق الاتحاد الأوروبى. خاصة بعد انضمام دول جديدة له فى نطاق سياسة توسيع عضوية الاتحاد.

كما أن تزامن توقيع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية مع تحرير سعر صرف الجنيه المصرى. سيكون لهما مردود إيجابى على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وعلى تقييم المؤسسات الدولية للاقتصاد المصرى. وسوف يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة والأوروبية بصفة خاصة. يضاف إلى ذلك ما يمكن أن تجنيه مصر من فوائد على صعيد نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر. وزيادة الطلب على العمالة الماهرة.

ويؤكد الحزب على أهمية تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص التى تقدمها اتفاقية المشاركة. والعمل على تجنب أى آثار سلبية قد تنجم عن تطبيقها. وهو ما يتطلب إدارة تتمتع بالكفاءة من الجانب المصرى لتنفيذ تلك الاتفاقية. وتبنى مجموعة من السياسات الاقتصادية المكملة تستهدف تحسين مناخ

الاستثمار، والاهتمام بتنمية الصادرات.

التعاون السياسي:

تنص الاتفاقية على قيام حوار سياسي منظم بين الطرفين يقوى علاقاتهما ويسهم في تنمية مشاركة دائمة ويزيد التفاهم والتضامن المتبادل. على أن تقوم العلاقات بين الطرفين على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية. ويغطي الحوار السياسي كافة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. ويستهدف تحقيق عدداً من الأهداف أهمها:

- تنمية تفاهم مشترك، وتقارب متزايد في المواقف حول المسائل الدولية، وعلى وجه الخصوص المسائل التي يحتمل أن يكون لها تأثيرات جوهرية على أي من الطرفين.
- تمكين كل طرف من تقدير مواقف ومصالح الطرف الآخر.
- تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.
- تشجيع المبادرات المشتركة.

وتنظم الاتفاقية عقد هذا الحوار على فترات منتظمة وكلما دعت الضرورة. على أن يتم الحوار على المستوى الوزاري وبصفة أساسية في إطار مجلس المشاركة، وعلى مستوى كبار المسئولين من مصر من جانب ومن المجلس والمفوضية من جانب آخر، مع العمل على الاستفادة الكاملة من كافة القنوات الدبلوماسية أو أي وسائل أخرى قد يكون من شأنها الإسهام في توطيد وترقية هذا الحوار، فضلا عن تنظيم حوار بين البرلمان الأوروبي ومجلس الشعب المصري.

ويؤكد الحزب على أهمية دعم هذا الإطار للحوار السياسي، واستخدامه لتحقيق أكبر قدر من التفاهم بين مصر والاتحاد الأوروبي، وخاصة في القضايا الملحة وذات الاهتمام المشترك مثل قضية السلام في الشرق الأوسط، والإرهاب، والأمن الإقليمي، والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من القضايا.

والواقع أن هناك قدرا كبيرا من نقاط الالتقاء بين الطرفين المصري والأوروبي حول هذه القضايا والتي يمكن البناء عليها بما يحقق تفهماً أكبر لوجهات النظر المصرية والعربية.

كما يدعو الحزب إلى توسيع دائرة الحوار المصري - الأوروبي بحيث تتضمن المؤسسات غير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث جنباً إلى جنب مع المؤسسات الرسمية.

ويدعو الحزب الاتحاد الأوروبي لأن يلعب دوراً أكثر نشاطاً في جهود السلام بالشرق الأوسط، واستخدام علاقاته الوثيقة بالأطراف المختلفة بما فيها إسرائيل لضمان تحقيق تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي - الإسرائيلي، خاصة أن الاتحاد الأوروبي طرف أساسي في المجموعة الرباعية التي تبنت خريطة الطريق لتسوية القضية الفلسطينية.

ويؤكد الحزب على أهمية دعم العلاقات الثنائية مع الدول ذات الثقل داخل الاتحاد الأوروبي، خاصة ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة.

مصر والولايات المتحدة الأمريكية

تتمثل رؤية الحزب بالنسبة لسياسة مصر تجاه الولايات المتحدة الأمريكية فى أهمية الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية التي جمعت بين البلدين سياسياً واقتصادياً وعسكرياً خلال العقود الثلاثة الماضية. وتنمية تلك العلاقة لتشمل ليس فقط العلاقات بين المؤسسات الرسمية للدولتين ولكن أيضا فتح علاقات خاصة وقوية جديدة فيما بين القوى السياسية غير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدنى فى البلدين.

أهمية العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية:

١ - وجود قدر هام من المصالح المشتركة بين البلدين سواء على المستوى الثنائى أو الإقليمى. ووجود إدراك متبادل من الجانبين بأهمية كل منهما للآخر. فهناك إدراك مصرى بأهمية الولايات المتحدة على المسرح الدولى وكونها لاعب أساسى فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وهناك إدراك أمريكى بأهمية مصر كقوة إقليمية فى منطقة الشرق الأوسط. والدور القيادى الذى تلعبه مصر فى المنطقة العربية. باعتبارها الدولة القادرة على المبادأة واتخاذ المبادرات. ومن مصلحة الولايات المتحدة الحفاظ على الدور المصري المعتدل فى المنطقة باعتباره مصدراً لتحقيق الاستقرار الإقليمى.

٢ - تحتل الولايات المتحدة أهمية كبرى فى علاقات مصر الاقتصادية بالعالم الخارجى. لكونها ثانى شريك تجارى لمصر بعد الاتحاد الأوروبى. وثانى أكبر مستثمر أجنبى فى مصر. كما تحصل مصر على مساعدات مختلفة من الولايات المتحدة توظف فى مشاريع التنمية المختلفة. كذلك تمثل السوق الأمريكية فرصة كبيرة للصادرات المصرية.

القضايا والسياسات:

التعاون الثنائى:

- يشمل التعاون الثنائى بين البلدين عدة مجالات أهمها التعاون الاقتصادى. والذى يأخذ عدة صور منها الاستثمارات الأمريكية بمصر. والمساعدات الاقتصادية التى توجه لخدمة أغراض التنمية المختلفة. بالإضافة إلى التبادل التجارى بين البلدين. وبالرغم من اتساع السوق الأمريكية فإن الصادرات المصرية للولايات المتحدة ما تزال محدودة للغاية. ويرجع ضعف أداء الصادرات المصرية للسوق الأمريكية إلى المشاكل الهيكلية التى تواجه الصادرات المصرية عموماً. بالإضافة إلى تمتع منتجى العديد من الدول المنافسة بمعاملات تفضيلية لمنتجاتهم داخل السوق الأمريكى.

- وتقوم رؤية الحزب على أنه من أجل الحفاظ على التواجد المصرى بالأسواق الأمريكية

وتنمية هذا التواجد. خاصة مع قيام الولايات المتحدة بإلغاء نظام الحصص الكمية لوارداتها بدءاً من عام ٢٠٠٥ وهو النظام الذى كان يضمن حصة تصديرية من بعض المنتجات إلى السوق الأمريكية. فمن المهم استمرار المشاورات مع الولايات المتحدة بهدف بحث إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين بما يخدم هدف زيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الأمريكية.

- وقد تم اتخاذ عدد من الخطوات فى سبيل تنمية التعاون الثنائى بين مصر والولايات المتحدة بدأت بإعلان المشاركة المصرية الأمريكية فى عام ١٩٩٤ . والتى وضعت الأسس التى تقوم عليها أطر المشاركة بين الطرفين. وتلى ذلك توقيع اتفاقية معروفة باسم الاتفاق الاطار للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة (تيفا) فى عام ١٩٩٩. كما رحبت مصر بإعلان الإدارة الأمريكية فى ٩ مايو ٢٠٠٣ عن سعيها لإنشاء منطقة تجارة حرة مع منطقة الشرق الأوسط خلال عشرة أعوام.

- ويدعو الحزب إلى تنشيط الاتصالات مع الولايات المتحدة بهدف تنمية العلاقات الثنائية وزيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الأمريكية. والعمل على زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة فى مصر. ومشاريع نقل التكنولوجيا الأمريكية. ودعم التبادل الثقافى . وتشجيع الحوار والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدنى فى البلدين.

العلاقات الإقليمية:

تمثل الأوضاع الإقليمية محوراً أساسياً فى العلاقات المصرية الأمريكية. وهناك اتفاق عام بين وجهات نظر البلدين تجاه القضايا الاقليمية الاستراتيجية من ابرزها أهمية تسوية الصراع فى الشرق الأوسط بشكل سلمى. وأهمية الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة. هذا فضلاً عن تقدير الولايات المتحدة للدور الذى تلعبه مصر على صعيد عملية السلام وتهدئة الأوضاع الإقليمية. وعلى هذا الاساس فقد وصلت العلاقات الثنائية الى مستوى من النضج والثبات بما سمح بالتعامل مع الخلافات فى وجهات النظر حول بعض السياسات المرتبطة بتلك القضايا. وهى خلافات طبيعية نابعة من كون الولايات المتحدة قوة عظمى تحدد سياساتها على اساس حسابات ترتبط بمجمل الاوضاع الدولية. ولأن مصر قوة اقليمية تنطلق فى سياساتها من اعتبارات خاصة بمحيطها الاقليمى. وفى هذا الاطار فقد استطاعت مصر أن تحافظ على علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة فى نفس الوقت الذى تتمسك فيه بالثوابت التى تحكم سياساتها الاقليمية حول عملية السلام وسائر الأوضاع الإقليمية. خاصة رفض مصر ممارسة ضغوط على القيادة الفلسطينية لقبول المطالب الإسرائيلية. وكذلك رفض مصر فرض عقوبات دولية على كل من ليبيا والسودان. ورفضها استخدام الأداة العسكرية لتغيير نظام الحكم فى العراق. ومطالبتها بانسحاب القوى الأجنبية من العراق. وذلك فى إطار علاقات الصداقة والاحترام المتبادل بين البلدين.

ويتمحور الموقف المصرى بالنسبة للقضايا الإقليمية حول النقاط التالية:

أ- عملية السلام:

- يرى الحزب أن عودة الإدارة الأمريكية للاهتمام بالملف الفلسطينى وعملية السلام يمثل تحولاً إيجابياً كثيراً ما سعت مصر إلى تحقيقه. مطالبة بأن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً واضحاً من عملية السلام بالشرق الأوسط يستند إلى أسس الشرعية. ولا يترك الفرصة لطرف أو لآخر لكى يحدد مجريات الأمور بالمنطقة. ويرحب الحزب بما اتخذته الإدارة الأمريكية من خطوات إيجابية من أجل إقرار خارطة الطريق. وبوجودها على الساحة للإشراف على تنفيذها. وبتأكيدها على

التزامها بالعمل نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، لتعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل فى أمن وسلام.
- ويطالب الحزب باستمرار هذا الدور الأمريكى بما يضمن تنفيذ خارطة الطريق وإقامة دولة فلسطين بحلول عام ٢٠٠٥.

ب - الأوضاع فى العراق:
- اتسم الموقف المصرى بالعمق والوضوح أثناء المراحل المختلفة للأزمة العراقية. فقد أكدت مصر قبل نشوب الحرب على رفضها للخيار العسكرى لحل الأزمة، وكذلك رفضها لأى محاولة لتقسيم العراق. وأكدت على أهمية صيانة وحدة أراضى العراق وسلامته الإقليمية. كما أعلنت مصر أنه ليس من حق أى طرف خارجى تغيير الأنظمة الداخلية للحكم، لكونه حق أصيل للشعوب. انطلاقاً من الإيمان بمبادئ القانون الدولى القاضية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

- وفى ظل الظروف الحالية فى العراق، فإن الحزب يساند موقف الحكومة المصرية المطالب بالبدء الفورى فى إعادة الأمن والاستقرار للعراق، والعمل بسرعة على التغلب على المصاعب الإنسانية التى تواجه شعبه، والتعجيل بتشكيل سلطة عراقية تكفل للشعب العراقى حقه فى أن يحكم نفسه بنفسه، وتحقق له السيطرة الكاملة على موارده ومقدراته، وتضمن انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضيه، واحترام سيادته وسلامته واستقلاله.

ج - الإرهـــاب:
- يؤكد الحزب على الموقف المصرى المتمثل في إدانة الإرهاب، ورفض ثقافة التطرف في أى شكل كان ومن أى مصدر أو إنطلاقاً من أى مكان، وبصرف النظر عن التبريرات والدوافع، إدراكاً منها لمخاطرها كوباء يهدد الأمن والاستقرار في العالم أجمع.
- ويدعو الحزب إلى استمرار الحوار والاتصالات مع الولايات المتحدة بهدف الوصول إلى تفاهم مشترك حول الجذور الحقيقية للإرهاب، وأنسب السبل لإجتثاثها، والعمل على التوصل إلى تسوية عادلة للمشاكل الإقليمية والتى يؤدى استمرارها إلى تغذية مشاعر التوتر وصنع بيئة حاضنة للعنف.

د - أسلحة الدمار الشامل:
- يساند الحزب مبادرة الرئيس مبارك لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ويرى الحزب أهمية الدخول في حوار مع الولايات المتحدة حول هذه المبادرة وآليات تنفيذها، خاصة مع زوال ما كان متصوراً من امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل.

نحو اطار أوسع لتنمية العلاقات المصرية - الأمريكية:

- انطلاقاً من إيمان الحزب الوطنى بأن الدبلوماسية الرسمية لم تعد هى التعبير الوحيد عن الاتصال بالعالم الخارجي بل أصبحت هناك أدوات أخرى لا تقل تأثيراً عن الجهاز الدبلوماسى فى مخاطبة العالم، ومنها الدبلوماسية البرلمانية والاتصالات الحزبية، والعلاقات المرتبطة بمؤسسات المجتمع المدنى، وتجمعات رجال الأعمال، ومراكز الأبحاث وغيرها من قوى المجتمع المؤثرة، فإن الحزب يدعو إلى تطوير وتكثيف الاتصالات والحوار بين المؤسسات غير الرسمية وقوى المجتمع المدنى المصرية مع نظرائها فى الولايات المتحدة، وذلك جنباً إلى جنب مع الاتصالات الرسمية. من أجل خلق حوار إستراتيجي بين البلدين يستهدف تبادل وجهات النظر ودعم التفاهم والتعاون المشترك. وقد قام الحزب الوطنى بدور رائد فى هذا الصدد بمشاركته مع ممثلين للمجتمع المدنى وقطاع الأعمال ومراكز البحوث بفتح قنوات للاتصال والتفاهم مع عدد كبير من المؤسسات الأمريكية الرسمية وغير الرسمية وذلك خلال زيارتين للولايات المتحدة فى فبراير ويونيو ٢٠٠٣. ويدعو الحزب إلى مواصلة هذه الجهود وتعميقها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

مصر و القوى الكبرى

روسيا

اليابان

الصين

الهند

يصعب تحديد مفهوم القوى الكبرى في العالم المعاصر. وهنا يجب التركيز على العلاقة بين عاملى الكم والكيف في تقييم أوزان الدول. فنحن لا نستطيع مثلاً أن نغفل النمور الاقتصادية لصغر حجمها. كما لا نستطيع إغفال أهمية القوى الصاعدة في أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين. فضلاً عن دولة بحجم كندا اقتصادياً وتقنياً. ولكن نقوم بعملية انتقاء تحكمى لأربعة دول وهى: روسيا واليابان والصين والهند. ويبدو بينها قاسم مشترك أساسى وهو أهمية دورها الإقليمى والدولى. ويأتى الاهتمام بهذه الدول أيضاً في إطار فهمنا للتوازنات الدولية الجديدة. والسعى للحفاظ على موقف متوازن في علاقات مصر الدولية.

وتبدو أهمية علاقات هذه الدول بمصر من أن روسيا مثلاً هى وريث الاتحاد السوفيتى السابق بعلاقته الوثيقة سياسياً وتجارياً مع مصر. أما اليابان فهى عملاق اقتصادى يسعى للعب دور متزايد على الساحة الدولية. وبالنسبة للصين فهى أكبر دول العالم في حجم السكان واستطاعت تحقيق معدلات عالية في النمو. أما الهند فهى دولة مركزية في جنوب آسيا.

أولاً: مصر و روسيا:

منذ انهيار الاتحاد السوفيتى، يدور نقاش حول استشراف مستقبل روسيا ودورها الدولي. وقد اتجه البعض إلى إسقاط روسيا من حسابات القوة العالمية نتيجة للاضطرابات في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وانعكاس كل ذلك على قدرتها على ممارسة دور فعال على المسرح الدولى. في حين يرى فريق آخر أنه بالرغم من وجود

بعض عوامل الضعف التى ألمت بروسيا، فإنها ما زالت تتمتع بإمكانيات القوة الكبرى، بما لديها من ترسانة نووية مازالت تعتبر الثانية بعد الولايات المتحدة، ولما تملكه من موارد طبيعية وبشرية واسعة، وعضوية دائمة بمجلس الأمن تتيح لها استخدام حق الفيتو.

وقد سعت روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين إلى تأكيد مكانتها الدولية كقوة لها احترامها، وفى هذا الصدد سعت روسيا إلى توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولكن في نفس الوقت قامت بموازنة ذلك بتحسين علاقاتها مع عدد آخر من القوى الكبرى خاصة الصين واليابان والاتحاد الأوروبى. كما تبنت روسيا سياسة نشطة تجاه الشرق الأوسط سواء على مستوى العلاقات الثنائية مع الدول المختلفة، أو على المستوى الإقليمى بمشاركتها في جهود عملية السلام، والتى كان أحدث مظاهرها هو مشاركتها في اللجنة الرباعية التى اقترحت خارطة الطريق لتسوية القضية الفلسطينية.

أما بالنسبة للعلاقات المصرية الروسية فهى علاقات قديمة، وقد توطدت بشكل خاص في فترة الستينيات في ظل الاتحاد السوفيتى السابق، حيث كانت مصر بمثابة حجر الزاوية في علاقات الاتحاد السوفيتى بالعالم العربى، ومثلت نموذجاً لعلاقات الاتحاد السوفيتى بدول العالم النامى غير الشيوعية، وقد حدث توتر في العلاقات بين البلدين خلال السبعينيات أدى إلى تجميدها، ولكن العلاقات الطبيعية بين البلدين عادت مرة أخرى بمجيء الرئيس مبارك إلى الحكم، وذلك في إطار رؤيته لأهمية تحقيق توازن في علاقات مصر الخارجية. وقد زار الرئيس مبارك موسكو عدة مرات في أعوام ١٩٩٠، و ١٩٩٢، و ٢٠٠١. وتم خلال تلك الزيارات توقيع عدد من البروتوكولات بين البلدين في مجالات التعاون الاقتصادي والتقنى.

وعلى المستوى السياسى فقد حثت مصر روسيا على لعب دور نشط في عملية السلام باعتبارها أحد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، وباعتبارها أيضا الدولة الثانية مع الولايات المتحدة الراعية لعملية السلام التى بدأت في مدريد. وقد أيدت روسيا دائماً المبادرات المصرية في إطار تفعيل عملية السلام في الشرق الأوسط. كما يتفق الموقف الروسى مع الموقف المصرى فى أن أى تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط يجب أن تؤدى إلى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة استناداً لقرارات الأمم المتحدة، وحق الشعب الفلسطينى في إنشاء دولته المستقلة.

ويؤكد الحزب على أهمية علاقات مصر مع روسيا، ويدعو إلى تنميتها في كافة المجالات خاصة الاقتصادية، وبما يساعد على زيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الروسية، وتنشيط حركة السياحة بين البلدين، والاستفادة من الخبرات التقنية الروسية في المجالات المختلفة، ويؤكد الحزب أيضا على أهمية استمرار الحوار المصرى- الروسى حول القضايا الإقليمية المختلفة بما يساعد على تحقيق تفاهم مشترك أكبر بين الطرفين، ويضمن مساندة روسيا للمواقف العربية.

ثانيا: مصر واليابان:

تتمتع مصر بعلاقات وطيدة مع اليابان. وتشهد هذه العلاقات تحسناً مستمراً منذ زيارة الرئيس مبارك إلى اليابان عام ١٩٨٣ والتى تلتها زيارات أخرى فى أعوام ١٩٨٩، ١٩٩٥، و١٩٩٩. كما قام العديد من رؤساء الوزاراء اليابانيين بزيارة مصر. هذا بالإضافة إلى العديد من الزيارات الهامة على المستوى الوزارى والبرلماني.

وتنظر اليابان إلى مصر على أنها بوابة الشرق الأوسط وأفريقيا. وتشير الوثائق الرسمية اليابانية إلى سعى اليابان لتحسين علاقاتها مع مصر لعدة أسباب أهمها: أن مصر دولة رئيسية في الشرق الأوسط وتلعب دور قيادى في الحفاظ على السلام والاستقرار بالمنطقة. بالإضافة إلى جهود مصر في مجال الإصلاح الاقتصادى والسياسى.

وتنظر مصر إلى اليابان باعتبارها دولة صديقة وشريك اقتصادى وسياسى هام. كما يحمل الرأى العام المصرى نظرة إيجابية لليابان بسبب علاقاتها التاريخية والطيبة بالمنطقة. وكذلك جذورها الحضارية وكونها تمثل نموذجاً للتنمية يجمع ما بين الأصالة والمعاصرة.

وقد تطورت العلاقات بين البلدين في مجالات كثيرة:

ففى الجانب الاقتصادى. فإن العلاقات أخذت تنشط بشكل ملحوظ بدءاً من عام١٩٧٣. وتمثل ذلك في إدراج مصر على قائمة مساعدات التنمية الرسمية اليابانية. والتى نتج عنها حصول مصر على منح لا ترد. وقروض ميسرة. بالإضافة إلى التعاون الفنى. وصاحب ذلك تنامى الاستثمارات اليابانية في مصر. ويبلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين حوالى مليار دولار سنويا. وبالرغم من أن الميزان التجارى بين البلدين هو بشكل كبير في صالح اليابان. فإن العديد من الصادرات المصرية أصبحت تجد طريقها إلى الأسواق اليابانية في السنوات الأخيرة. وما تزال الفرصة سانحة لزيادة حجم الصادرات المصرية إلى اليابان. وقد تم إنشاء مجلس أعمال مصرى - ياباني يمثل القطاع الخاص في البلدين ويستهدف تنمية العلاقات الاقتصادية بينهما وزيادة الاستثمارات اليابانية في مصر. وقد حصلت مصر من اليابان خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٣ على منح قيمتها ١٦٨٧ مليون دولار أمريكى. وقروض قيمتها ٤٥٢ مليون دولار أمريكى.

وقد ساهمت اليابان في إنشاء عدد من المشاريع التنموية الهامة بمصر مثل مشروع إعادة تأهيل مستشفى الأطفال الجامعى بجامعة القاهرة (مستشفى أبو الريش) حيث قدمت منحاً تبلغ ٧٠ مليون دولار لتنفيذ هذا المشروع. كما ساهمت اليابان في تمويل ٦٠٪ من الأعمال الإنشائية لكوبرى السلام الذى يربط بين ضفتى قناة السويس (حوالى ١٢٠ مليون دولار) وتم افتتاح هذا الكوبرى فى أكتوبر ٢٠٠١. كما تعاونت كل من مصر واليابان في مجال التنمية في أفريقيا. ومن أبرز المشاريع في ذلك المجال المستشفى المصرى-الياباني بزامبيا والذى تم بناؤه بأموال يابانية. وقدرات فنية مصرية.

وقد توطدت العلاقات الثقافية بين البلدين أيضاً والتى تمثلت في المساهمة في إنشاء دار الأوبرا المصرية. بالإضافة إلى العديد من برامج التبادل الثقافى والتعليمى بين البلدين. وما تزال مصر تحتل مكاناً متقدماً على قائمة السياحة اليابانية للخارج.

وفى مجال التعاون السياسى. وقعت مصر واليابان برنامجاً للمشاركة المصرية - اليابانية. وذلك أثناء زيارة الرئيس مبارك لليابان في أبريل ١٩٩٩. ويستهدف هذا البرنامج زيادة التشاور والتعاون بين البلدين بالنسبة لقضايا السلام. والاقتصاد. والبيئة. والتبادل الثقافى. والتعليم.

بناء على ما سبق. يؤكد الحزب على أهمية دعم العلاقات بين مصر واليابان بما يخدم المصالح المشتركة. والعمل على زيادة الاستثمارات اليابانية في مصر. والصادرات المصرية لليابان. وكذلك العمل على الاستفادة من رغبة اليابان في تطوير التعاون الثلاثى مع الدول العربية والأفريقية عن طريق مصر. وفى المجال السياسى يؤكد الحزب على أهمية تفعيل الحوار بين الطرفين والعمل على الاستفادة من رغبة اليابان في لعب دور سياسى على الساحة الدولية يتوازن مع دورها الاقتصادى. وذلك من أجل الوصول إلى تفهم يابانى أفضل للمواقف العربية ومساندة لها في المحافل الدولية.

ثالثا: مصر والصين:

تطورت العلاقات المصرية الصينية على مدى الزمن حتى وصلت قمتها خلال زيارة الرئيس مبارك للصين عام ١٩٩٩. وتضمن البيان المشترك لهذه الزيارة الإعلان عن إقامة علاقة تعاون استراتيجى بين البلدين على المستوى الثنائى والدولي. فعلى المستوى الثنائي. أعلنت مصر والصين أنهما ستعملان على توسيع التعاون الاقتصادي بينهما. وتشجيع الشركات والمؤسسات على تعزيز التعاون في المجالات الصناعية والزراعية والتكنولوجية والسياحية. وتقديم التسهيلات اللازمة للأنشطة الاقتصادية والتجارية التى تجرى بين الشركات والمؤسسات والهيئات العاملة في هذه المجالات.

أما على المستوى الدولى. فقد أعربت الدولتان عن تطلعاتهما لإقامة نظام سياسى واقتصادى عالمى عادل. تضيق فيه الفجوة بين الشمال والجنوب. ودعم الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن على أساس التوازن الإقليمى والجغرافى. وتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة. والتأكيد على مقترحات إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ويقدم إعلان التعاون الاستراتيجى أساساً متيناً لبناء علاقات متطورة بين البلدين. ومن المهم أن يسعى الجانب المصرى إلى تشجيع الصين على المزيد من الاستثمار في مصر. ومن المهم أيضا الاستفادة من الخبرات الصينية وبشكل أخص في تنمية المناطق الاقتصادية. ومناطق التكنولوجيا. وهما ما حققت فيهما الصين تقدما ملحوظاً.

وفى الوقت الذى يتزايد فيه حجم الصادرات الصينية إلى مصر. فإن الصادرات المصرية إلى الصين ما تزال محدودة على الرغم من أنها تمثل أكبر أسواق العالم من حيث عدد السكان. ويمكن أن تمثل سوقاً واسعاً للمنتجات المصرية يجب الاستفادة منه. وخلال القمة المصرية الصينية في إبريل عام ٢٠٠٠. استجابت الصين للرغبة المصرية لوضع مصر على قائمة المقاصد السياحية.

وهو ما جعل مصر المقصد الأول - خارج جنوب شرق آسيا- فى هذه القائمة. ويجب استثمار الانفتاح الصينى على مصر سياحياً. وفى ضوء الدور المتزايد للعامل الثقافى. فإنه من المهم إعطاء اهتمام أكبر لدعم العلاقات الثقافية بين البلدين. خاصة أن لديهما الإمكانيات التى تتيح مثل هذا التعاون.

والواقع أن هناك عوامل مشتركة في الخطوط العامة للسياسة الخارجية لكل من الصين ومصر. حيث تحرص كلا البلدين على توفير بنية إقليمية ودولية مستقرة تدعم عملية البناء والتنمية الداخلية. وتفتح مثل هذه العوامل المشتركة المجال لتعاون دولى واسع بين مصر والصين.

رابعا: مصر و الهند:

احتفظت مصر بعلاقات خاصة مع الهند منذ زمن طويل. فلا يمكن أن ننسى العلاقة الخاصة التى ربطت بين سعد زغلول والمهاتما غاندى. وكذلك علاقة الصداقة بين الرئيس عبد الناصر ورئيس الوزراء الهندى نهرو. والتى أدت إلى اشتراك البلدين في تأسيس حركة عدم الإنحياز. وقد تم توقيع معاهدة صداقة بين البلدين عام ١٩٥٥. وعندما حاولت بعض الدول إخراج مصر من حركة عدم الإنحياز بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل. كانت الهند ضمن الدول التى وقفت بشدة ضد هذه المحاولات.

وقد سعت مصر في ظل رئاسة الرئيس مبارك إلى دعم العلاقة مع الهند. وقام الرئيس مبارك بزيارة الهند مرتين. كذلك تعددت زيارات رؤساء وزراء الهند إلى مصر. كما عقدت العديد من اللقاءات الثنائية بين قيادات البلدين في إطار المحافل الدولية التى تجمعهما وخاصة مؤتمرات قمة حركة عدم الإنحياز ومجموعة الخمسة عشر. والتى اشتركت كل من مصر والهند في تأسيسها. كذلك تم توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين في أبريل ١٩٩٧ تم بمقتضاها إنشاء آلية للتشاور بين وزارتى خارجية البلدين. والتى عقدت عدة اجتماعات. أولها في نيودلهى في فبراير ١٩٩٩. والجولة الثانية في القاهرة في مارس ٢٠٠٠. والثالثة في نيودلهى في ديسمبر ٢٠٠١.

وبالنسبة للعلاقات الاقتصادية فإن مصر تمثل الشريك التجارى الأكبر للهند في أفريقيا. ويوجد اتفاق تجارى ينظم العلاقة بين البلدين منذ مارس ١٩٧٨. كذلك تم إنشاء تجمع مشترك للأعمال بين مصر والهند والذى عقد اجتماعه الأول في القاهرة في مايو ١٩٩٩. واجتماعه الثانى في نيودلهى في يناير ٢٠٠٢. ويبلغ متوسط حجم التجارة السنوى بين البلدين في السنوات الأخيرة حوالى ٥٠٠ مليون دولار. ويوجد توازن إلى حد كبير في الميزان التجارى بين البلدين. وازداد حجم الاستثمارات الهندية في مصر ليبلغ حوالى ١.١١ بليون جنيه مصرى.

ويؤكد الحزب على أهمية دعم وتقوية العلاقات بين البلدين. وزيادة الاتصالات والزيارات بينهما على أعلى المستويات. وأهمية الاستفادة من إمكانيات السوق الهندى. وهو ثانى أكبر سوق في العالم من حيث عدد السكان. وزيادة الصادرات المصرية للأسواق الهندية. وكذلك الاستفادة من الخبرات التنموية الهندية خاصة فيما

يتعلق بتنمية المشروعات الصغيرة، وتنمية التعاون العلمي والتكنولوجي والمشروعات المشتركة بين البلدين في هذا المجال. وكذلك دعم العلاقات الثقافية بين البلدين. وتوسيع دائرة الحوار بينهما ليشمل مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث.

مصر والعالم

الأمانة العامة

المؤتمر السنوى

سبتمبر ٢٠٠٣

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

www.ndp.org.eg